

«سويسرا الشرق» تنزف ماليا في غياب المسعف السعودي

مع الخليجيين ومساندتهم - كل من موقعه - لأجندات تستهدف الأمن العربي، هما السبب الأساسي في حجب المساعدات، ويفضلان تعليق الأمر على شماعه المؤامرة.

وقال قاسم قصير، كاتب مقرب من حزب الله، إن «الولايات المتحدة تتحفظ في الوقت الراهن عن دعم لبنان، لذلك الدول الخليجية، والتي تشجعها واشنطن على الدعم، متحفظة عن هذه الخطوة». وأضاف أنه «بعد تشكيل الحكومة، وعلى ضوء أن كانت ترضي الدول الخليجية، سيكون هناك دعم اقتصادي، لكن إذا تشكلت حكومة تحذ، فلا أتصور أن تكون هناك أية مساعدة». ويرى النائب في كتل لبنان القوي، إغار معلوف، أن سؤال غياب الدعم الخليجي، يجب أن يوجه إلى الدول الخليجية، مغربا عن اعتقاده بأن سر الاستدارة السعودية واعتكافها عن دعم لبنان مرتبط «بأولويات خاصة لها في علاقة بحربها مع اليمن، وهي حرب مكلفة».



بشارة خيرالله
الوضع الحالي هو صراع متاور يدور على أرض لبنان
فادي كرم
جهات لبنانية عملت على إعادة الخليجيين إلى لبنان، لكن لم تفلح

وتقود السعودية، منذ عام 2015، تحالفا عربيا ينفذ عمليات عسكرية في اليمن، دعما للقوات الحكومية، في مواجهة المتمردين الحوثيين، المدعومين من إيران، والمسيطرين على محافظات، بينها العاصمة صنعاء جنوب المملكة، منذ 2014. و«بعد تشكيل الحكومة، التي لم تعد بعيدة» أبدى معلوف أملا في «أن يكون هناك دعم». وتصر اطراف، بينها عون والتيار الوطني الحر، بزعامه باسيل، وحزب الله وحركة أمل، على تشكيل حكومة هجينة من سياسيين واختصاصيين، وهو ما يرفضه المحثجون.

ويكاد يجمع محللون على أن لبنان يدفع ثمن موقعه الجيوسياسي ووجوده في قلب الصراع الأميركي العربي الإيراني، وبالتالي فإن عودة الدعم للبنان ستكون رهينة تسوية شاملة في المنطقة، وهذا لا يبدو متاحا على المدى المنظور.

وأضاف الكاتب والباحث السياسي، بشارة خيرالله، أن «الوضع الحالي هو صراع محاور على أرض لبنان، وعندما تتقدم صراعات المحاور تبقى الدول الخليجية على مسافة».

بيروت - تتفاقم الأزمة المالية في لبنان الذي كان ينظر إليه على أنه «سويسرا الشرق الأوسط»، في غياب الدعم الخليجي الأمر الذي يطرح نقاط استفهام كبرى حول ما إذا كانت دول الخليج وخاصة السعودية قد نفذت بها منه.

وتتأجج في لبنان أزمة نقص النقد الأجنبي، حتى نالت من قدرة المستوردين على جلب السلع إلى البلد الذي يشهد احتجاجات شعبية منذ 17 أكتوبر الماضي، تطالب بتشكيل حكومة تكنوقراط تتولى عملية إنقاذية لاقتصاد البلاد المنهار.

وتلقى لبنان في أزمتها أقل حدة، دعما اقتصاديا خليجيا، لاسيما من السعودية، الداعم الإقليمي الرئيس لسعد الحريري، الذي أجبرته الاحتجاجات، في 29 من ذلك الشهر، على الاستقالة، لتتحول حكومته إلى حكومة تصريف أعمال.

ويحصل سياسيون لبنانيون، سياسات كل من حزب الله ورئيس الجمهورية، ميشال عون، وصهره وزير الخارجية، جبران باسيل، المسؤولية عن تدهور العلاقات الخليجية اللبنانية. ويعاني لبنان من أسوأ أزمة اقتصادية منذ الحرب الأهلية بين عامي 1975 و1990. ويطالب المحتجون، إلى جانب تشكيل حكومة كفاءات، برحيل كل مكونات الطبقة الحاكمة، التي يتهمونها بالفساد والافتقار إلى الكفاءة.

ورأى مصطفى علوش، عضو المكتب السياسي في «تيار المستقبل» (بزعامه الحريري)، أن عدم تدخل الدول الخليجية لإنقاذ لبنان من أزمتها الاقتصادية ناتج من سياسة الرئيس عون ووزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال، جبران باسيل وحزب الله. وحول ما إذا كانت هناك فرصة لعودة المساعدات الخليجية أجاب «إذا استمر الجو السياسي كما هو عليه اليوم، وتكون الحكومات خاضعة لسيطرة حزب الله، فسيبقى الوضع على حاله». وحمل أمين سر كتل «الجمهورية القوية»، النائب فادي كرم، الدولة اللبنانية مسؤولية تدهور العلاقة مع دول الخليج قائلا «في الفترة الأخيرة تصادت الدولة في فسادها وتماهيها مع أداء حزب الله السيء، خاصة حبال السعودية». وأضاف أن جهات لبنانية عملت على إعادة الخليجيين إلى لبنان، «لكن لم تفلح في ذلك لمستجدات عدة، أهمها ووقوف حزب الله مع إيران في نزاعها مع الدول الخليجية». وتتهم دول خليجية، في مقدمتها السعودية، إيران بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول عربية، بينها لبنان واليمن وسوريا والعراق. وهناك حالة إنكار يعيشها الثنائي حزب الله والتيار الوطني الحر، ويرفض الطرفان الإقرار بأن السياسات الاستفزازية التي دأب عليها في التعاطي

حرب صامته شرق سوريا بين الولايات المتحدة وإيران

طهران تعزز وجودها في دير الزور على وقع عودة الانتشار الأميركي



عودة تخطأ أوراق إيران

عملية «تبع السلام» العسكرية، التي سبقتها تركيا، ضد وحدات حماية الشعب الكردي شمال شرقي سوريا، لكنه أكد نية واشنطن إبقاء الحقول النفطية في هذا الجزء من سوريا تحت سيطرتها. ويستبعد مراقبون وقوع مواجهة عسكرية بين إيران والولايات المتحدة في شرق سوريا على الأقل على المدى المنظور، حيث أن الطرفين لا يريدان أن تصل الأمور إلى هذه النقطة، فضلا عن كون طهران تدر أن مثل هذه المواجهة ليست من صالحها فهي غير متكافئة في ظل وجود سلاح الطيران الأميركي حيث سبق وأن تعرضت قوات لها أرادت التسلل إلى أحد المواقع في دير الزور لهجوم من قبل طيران التحالف الدولي، ما أدى إلى وقوع العشرات من القتلى والجرحى.

ويقول محللون إن هناك شبهة افتتاع بأن حسم ملف الشرق السوري لا يمكن أن يكون خارج التسوية السياسية، وهنا سيكون لروسيا دور أساسي من خلال الضغط على حليفها للانسحاب من هذا الجانب. ويشير هؤلاء إلى أن الأمر لن يكون سهلا، ذلك أن شرق سوريا يعد البوابة الرئيسية لإيران للوصول إلى البحر المتوسط، وقد شكل أحد الدوافع لانخراطها في الصراع السوري الذي كلفها غالبا عسكريا واقتصاديا، وبالتالي أي انسحاب من وجهة نظرها يجب أن يقابل بمضن أكبر.

واشنطن على منابع النفط يندرج في سياق رغبتها في منع روسيا، وخاصة إيران، من مصدر تمويلي مهم جدا. وأكد الرئيس الأميركي دونالد ترامب، خلال افتتاح أعمال قمة حلف شمال الأطلسي في العاصمة البريطانية لندن، أن الولايات المتحدة وضعت النفط السوري تحت سيطرتها، وأصبح بإمكانها التصرف فيه بشكل كامل. وقال ترامب «لقد حاول داعش حفظ سيطرته على النفط، أما الآن فأصبحنا نحن الذين نسيطر عليه بشكل كامل، ويمكننا أن نعمل به ما نشاء». وأضاف «أقول بكل صراحة إننا نتمتع في هذا الشأن بدعم عدد كبير من الناس المختلفين، وفي حقيقة الأمر، لم يبق في هذه الأراضي السورية من عسكريينا سوى من يحمون النفط، النفط في أيدينا».

وتزامنت تصريحات ترامب مع أخرى للمتحدث باسم قوات سوريا الديمقراطية كينزو جيراثيل الذي قال في بيان إن «قوات تابعة للتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة عادت إلى شمال شرق سوريا». وأوضح أن قوات سوريا الديمقراطية أتمت إعادة الانتشار في منطقة الجزيرة السورية (مدن الحسكة وقامشلي وديريك) ودير الزور بصورة مشتركة مع التحالف الدولي. وأعلن الرئيس الأميركي في أكتوبر الماضي، سحب قوات بلاده من منطقة

سوريا بين إيران والولايات المتحدة التي أعادت في الأسابيع الأخيرة نشر قواتها بعد انسحابها من عدة قواعد عقب عملية «تبع السلام» التركية في شمال شرق البلاد. وكشفت مصادر سورية، الأرياء، عن وصول تعزيزات عسكرية إلى مواقع إيران العسكرية في محافظة دير الزور، وتضمنت التعزيزات القادمة من العراق حوالي 100 عنصر، مزودين بمدرعات، وسيارات دفع رباعية مزودة بأسلحة. ووفق المصادر توجه موكب التعزيزات إلى مركز محافظة دير الزور الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية، عقب وصوله إلى منطقة البوكمال الحدودية. وأوضح أن السيارات التي كانت في موكب التعزيزات، سيتم توزيعها على المجموعات المنتشرة في دير الزور.

ويؤشر هذا التطور على قلق إيران من إمكانية تعرض قواتها المنتشرة في أنحاء من المحافظة لهجمات، بيد أن متابعين يرون أن الدافع الأكثر جاهة هو صراع النفوذ الأميركي الإيراني الجاري على شرق سوريا، والذي يشكل مصدر قلق روسي. وكانت واشنطن قد أعادت جزءا مهما من قواتها التي سحبتها في أكتوبر الماضي، إلى العراق، وتمركزت تلك القوات في أنحاء من محافظة الحسكة، وحول حقول النفط والغاز الرئيسية في دير الزور. ويقول محللون إن تركيز

شرق سوريا يشهد حاليا حربا صامته تدور رحاها بين إيران والولايات المتحدة، في ظل تعزيز كل منهما حضوره العسكري هناك، ويعتقد محللون أن ذلك لا يعني قرب حدوث مواجهة عسكرية بينهما، ولكن بالتأكيد فإن كل طرف سيشكل صداعا للآخر، في ذلك الجزء من سوريا المفيدة، إلى حين التوصل إلى تسوية.

دمشق - تستمر إيران في محاولاتها تثبيت موطن قدم لها في شرق سوريا، رغم الضغوط الخارجية والداخلية التي تواجهها، ويقول دبلوماسيون غربيون إن هذا الأمر متوقع ذلك أن المنطقة المتاخمة للعراق تكتسي أهمية استثنائية بالنسبة إلى طهران ومشروعها التوسعي في المنطقة.

وركزت طهران منذ تدخلها في سوريا عام 2013 على هذا الجزء ولعبت قواتها والمليشيات الموالية لها دورا أساسيا في المعارك التي خاضها الجيش السوري ضد فصائل سورية (سيطر على منطقة الشرق عام 2012 قبل أن يفككتها تنظيم الدولة الإسلامية عام 2014)، ثم ضد جهادي داعش.

ونجح الجيش السوري بفضل الدعم الإيراني والروسي عام 2017 في استعادة حوالي نصف مساحة المنطقة، فيما آل النصف الآخر إلى قوات سوريا الديمقراطية المدعومة أميركيا.

حسم ملف الشرق السوري لا يمكن أن يكون خارج التسوية السياسية، وهنا سيكون لروسيا دور بالضغط على حليفها

ومنذ ذلك الحين تحاول إيران عبر الوجود العسكري وحملات التشبيح التي تقوم بها في صفوف المدنيين في محافظة دير الزور أساسا تثبيت نفوذها، وهذا الأمر يشكل أحد الأسباب الرئيسية في استمرار الوجود الأميركي سواء في قاعدة التنف عند المثلث الحدودي السوري العراقي الأردني، في محافظة حمص، أو في محافظة دير الزور حيث عززت واشنطن في الأسابيع الأخيرة انتشارها هناك وخاصة حول حقول النفط والغاز الرئيسية. ويقول محللون إن حربا صامته تدور حاليا في شرق

المعارضة المصرية بين الموت سريريا والتماهي مع أجنحة الحكومة

يسمح بفتح المجال العام أمام الكيانات الحزبية، غير أن تركيزها على قوانين الانتخابات من دون أن يصاحبها إصلاح سياسي حقيقي يضعف إمكانية التطبيق. وأكد المحلل السياسي، جمال أسعد، أن استدعاء الأحزاب للعب دور رمزي في الانتخابات المقبلة لن يخلق إصلاحا سياسيا، وتفصيل القوانين يجعل الأحزاب موجودة شكليا ولن يؤدي إلى ممارسة سياسية فاعلة، وما يجري حاليا محاولة لخبث الحياة في أحزاب ضعيفة أصلا.

وأضاف لـ«العرب»، أن الأحزاب بحاجة إلى ظهير شعبي أولا يدافع عن المواقف التي تتخذها في مواجهة الحكومة، وحتى الآن لا يتواجد هذا الظهير، ما يجعلها أسيرة لتوجهات رسمية وخاضعة للخضوع التي ترسمها جهات حكومية. وتحفظ أسعد على وصف التحركات الأخيرة من جانب الموالات والمعارضة، بأنها جزء من الإصلاح المنتظر، لافتا إلى أن غياب الوعي السياسي وتضييق مساحات حرية الرأي من المواقف الأساسية، خاصة أن الحكومة تبدو مترددة في اتخاذ قرارات مباشرة لها أثر إيجابي على مجمل الأوضاع، ويقتصر تركيزها على القرارات الاجتماعية والاقتصادية، وتصر على إهمال المكونات السياسية.

من قدرة أحزاب المعارضة على ممارسة دورها في أجواء تتسم بالحرية الكاملة». وحزب الإصلاح والتنمية عضو في تحالف «الحركة المدنية الديمقراطية» المعارض والذي يضم ثمانية أحزاب، وطالت بعض قياداته اتهامات بالتنسيق مع جماعة الإخوان المحظورة.



ورفضت قيادات حزبية، شاركت في الاجتماع، توظيف حضورها لأغراض سياسية شكلية من جانب الحكومة، وعزمت على ألا تكون «ديكورا في مسرحية هزلية، تؤدي فيها دور الكوميديا». وسوقت دوائر قريبة من الحكومة لهذا الظهور على أنه مقدمة لإصلاح سياسي يستشهد البلاد قريبا. غير أن قيادات حزبية معارضة أبدت هواجس في ذلك مع استمرار ملاحقة الكوادر الشبابية الحزبية، وعدم السماح بالتواجد في الشارع بحرية. وأوضح متابعون أن هذا الاجتماع ترجمة لوعود أشارت إليها شخصيات قريبة من الحكومة منذ نحو شهرين، أفادت بإجراء حوار سياسي بين الأحزاب

لتأليب الرأي العام، واستيعاب الصدمة السياسية التي أحدثها ظهور الما قول والفنان المغفور محمد علي عقب الدعوة إلى تظاهرات في 20 سبتمبر الماضي. ولا تغفل الحكومة عن الأوضاع الإقليمية المضطربة وهذا يدفعها إلى التعاطي بمرونة أكبر مع المعارضة، خوفا من مواجهة موجة جديدة من التظاهرات، على غرار ما يحدث في العراق ولبنان وإيران، وقبلها السودان والجزائر. وينزع اندلاع هذه التظاهرات التي غطاء عن الكثير من حكومات المنطقة التي اعتقدت أنها بمنأى عن الاحتجاجات، وتستطيع بالقبضة الأمنية وحدها السيطرة على الموقف.

وقال رئيس حزب الإصلاح والتنمية محمد أنور السادات، إن الفترة الماضية شهدت حراكا نسبيا أجبر الحكومة على فتح الباب أمام أحزاب المعارضة للعودة من جديد، وتلقت بعض التكتلات السياسية اتصالات رسمية تفيد بالرغبة في الاستماع لوجهة نظرها بشأن القوانين المنظمة للانتخابات المقبلة، والتعرف على وجهة نظرها بشأن العمل السياسي. وأضاف لـ«العرب» «تقييم التوجه الحالي والذهاب نحو التأكيد أنه يمثل بداية للإصلاح أمر سابق لأوانه، وعلينا الانتظار لحين التيقن من أن الحوارات لا تحمل الطابع الشكلي المعتاد، ومثل غيرها من الاجتماعات السابقة، والتأكد

المعارضين على قواعد اللعبة الحزبية الفترة المقبلة. وبدأت شخصيات معارضة تطل على استحياء أخيرا في بعض المنابر الإعلامية، بعد أن ظلت غائبة عن المشهد السياسي، واختار الرئيس عبدالفتاح السيسي خمسة من المنتهين إلى «تنسيقية شباب الأحزاب»، وتضم مؤيدين ومعارضين، كنواب محافظين في التغييرات الأخيرة. ويرى مراقبون أن الحكومة المصرية تسعى لتحسين نفسها ضد أي محاولة

يكون لهم حضور فاعل داخل البرلمان أو خارجه، ولم يستطع هؤلاء حشد رأي عام يتعاطف معهم في ظل التضييق الحاصل في هامش الحريات العامة. وكشفت مصادر حزبية لـ«العرب»، أن هناك اجتماعات سيعقدها حزب الوفد، وهو أقدم الأحزاب الليبرالية في مصر، مع مجموعة أخرى من أحزاب المعارضة، على رأسها «تيار الكرامة»، الذي أسسه مدين صباحي المرشح للرئاسة الأسبق، في محاولة لسد الفراغ السياسي، وإحداث حالة من التفاهم بين المؤيدين



الأمل مفقود في الإصلاح المنشود

أحمد جمال

القاهرة - عقد حزب مستقبل وطن، صاحب الأغلبية في البرلمان المصري، والمقرب من الحكومة، اجتماعا مطولا مع عدد من أحزاب المعارضة تحت عنوان «الحوار الوطني للأحزاب السياسية»، ناقش فيه إمكانية الوصول إلى توافق حول قوانين انتخابات البرلمان ومجلس الشيوخ وانتخابات المحليات المقررة العام المقبل، وهو أول حوار علني ينظم بين الأحزاب المؤيدة والمعارضة منذ الاستعداد لانتخابات البرلمان، قبل 4 أعوام.

وتجاهل الاجتماع الذي عقد مساء الثلاثاء الخوض مباشرة في قضية الإصلاح السياسي التي بشر بها مقربون من الحكومة، وبدا ملف الانتخابات وقوانينها كأنه جوهر العملية السياسية. وشاركت في الاجتماع أحزاب: الإصلاح والتنمية، والعدل، والمصري الديمقراطي الاجتماعي، والمحافظين والشعب الجمهوري، والغد، علاوة على مستقبل وطن الذي اعتبر أن اللقاء يفتح الباب أمام استيعاب آراء جميع أحزاب المعارضة.

واستجاب ممثلو أحزاب المعارضة للدعوة من دون شروط، بعد أن وجدوا أنفسهم في حالة من الموت السريري طيلة السنوات الماضية، وفشلوا في أن